

بحار الأنوار

[275] الجري وما شاكلة من السمك، وما نطق به الجري من أنه مسخ بجده الولاية وورود الآثار بتحريمه لذلك، وكذب الدب والقرد والفيل وسائر المسوخ المحرمة، وكذب البطيخة التي كسرهما أمير المؤمنين عليه السلام فصادفها مرة فقال: (من النار إلى النار) ودحابتها من يده ففار من الموضع الذي سقطت فيه دخان، وكذب الارضين السبخة والقول بأنها جددت الولاية أيضا ؟ وقد جاء في هذا المعنى ما يطول شرحه، وظاهره مناف لما تدل العقول عليه من كون هذه الاجناس مفارقة لقبيل ما يجوز تكليفه ويسوغ أمره ونهيه. وفي هذه الاخبار التي أشرنا إليها أن بعض هذه الاجناس يعتقد الحق ويدين به، وبعضها يخالفه، وهذا كله مناف لظاهر ما العقلاء عليه، ومنها ما يشهد أن لهذه الاجناس منطقا مفهوما وألفاظا تفيد أغراضا وأنها بمنزلة الاعجمي والعربي اللذين لا يفهم أحدهما صاحبه، وأن شاهد ذلك من قول ا سبحانه فيما حكاه عن سليمان عليه السلام: (يا أيها الناس علمنا منطق الطير واوتينا من كل شئ إن هذا لهو الفضل المبين (1)) وكلام النملة أيضا مما حكاه ا سبحانه، وكلام الهدد واحتجاجه وفهمه وجوابه فلينعلم بذكر ما عنده مثابا إنشاء ا وبا التوفيق. فأجاب رحمه ا بقوله: اعلم أن المعول فيما يعتقد، على ما تدل الادلة عليه من نفي وإثبات، فإذا دلت الادلة على أمر من الامور وجب أن يبنى كل وارد من الاخبار إذا كان ظاهره بخلافه عليه ونسوقه إليه ونطابق بينه وبينه ونخلي ظاهرا إن كان له، ونشترط إن كان مطلقا، ونخصه إن كان عاما، ونفصله إن كان مجملا، ونوفق بينه وبين الادلة من كل طريق اقتضى الموافقة وآل إلى المطابقة. وإذا كنا نفعل ذلك ولا نحتشمه في طواهر القرآن المقطوع على صحته المعلوم وروده فكيف نتوقف عن ذلك في أخبار آحاد لا توجب علما ولا تثمر يقينا ؟ فمتى وردت عليك أخبار فاعرضها على هذه الجملة وابنها عليها وافعل ما حكمت به الادلة

(1) النمل: 16. (*)